"العراق والبيئة الاقليمية بعد عام 2020 : السياسة الخارجية في ظل القيود البنيوية "

م . د . مها سعد عبد الكريم التميمي / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية .

"Iraq and the Regional Environment after 2020: Foreign Policy under Structural Constraints"

Dr .Maha Saad Abdul-Karim ALtamimi

Abstract : After 2020, Iraq will adopt a foreign policy based on openness and strategic balance by establishing balanced diplomatic relations with all countries and employing diplomatic tools in an attempt to reposition itself as a country that enjoys the trust of its regional neighbours, and to transition from a marginal regional player to an active state that contributes to controlling alliances, reducing escalation, and forming a different formula for regional interactions based on the principle of active engagement without falling into the trap of aligning with certain axes. However, this policy faced two challenges: structural constraints related to the nature of the Iraqi political system, which is based on consensus in the administration of the state, as well as constraints related to the regional reality, particularly US-Iranian relations and the restrictions they impose on Iraq's foreign policy. Hence, this research seeks to answer the following question: To what extent will Iraq be able to adopt a balanced foreign policy after 2020 in light of internal and regional structural constraints? The research relies on systems analysis and analytical methodology to study the development of Iraqi foreign policy, its diplomatic tools, and the structural constraints that pose a challenge to Iraqi foreign policy.

المستخلص : توجه العراق بعد عام 2020 الى تبني سياسة خارجية قائمة على الانفتاح والتوازن الاستراتيجي من خلال اقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع جميع الدول ، وتوظيف الادوات

Article history
Received:16 /4/ 2026
Accepted: 22/6/ 2026
Published : 30 /6/2026

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام : **2026/4/16**

تاريخ القبول: **2026/6/22**

تاريخ النشر :**30/ 6/ 2026**

الكلمات المفتاحية :
سياسة العراق الخارجية ، سياسة الانفتاح والتوازن ، القيود البنيوية ، الدبلوماسية

Keywords :
Iraq's foreign policy, policy of openness and balance, structural .constraints, diplomacy

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
Maha Saad Abdul-Karim ALtamimi
maha.saad@uomustansiriyah.edu.iq

DOI:
https://doi.org/10.61710/7h5wa816

الدبلوماسية في محاولة لإعادة تموضعه كدولة تحظى بثقة محيطها الاقليمي ، والانتقال من طرف اقليمي هامشي الى دولة فاعلة تسهم في ضبط التحالفات وخفض التصعيد وتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية استنادا الى مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور ، الا أنّ هذه السياسة واجهت مسارين من التحديات تمثلت بقيود بنيوية تتعلق بطبيعة النظام السياسي العراقي القائم على التوافق في ادارة الدولة فضلا عن قيود تتعلق بالواقع الاقليمي لا سيما العلاقات الامريكية – الايرانية وما تفرضه من قيود على سياسة العراق الخارجية ، ومن هنا يسعى البحث للإجابة عن السؤال الاتي (الى أي مدى تمكن العراق بعد عام 2020 من تبني سياسة خارجية متوازنة في ظل القيود البنيوية الداخلية والاقليمية) ، ويعتمد البحث على منهج تحليل النظم والمنهج التحليلي ، لدراسة تطور السياسة الخارجية العراقية وادواتها الدبلوماسية والقيود البنيوية التي تمثل تحديا للسياسة الخارجية العراقية .

مقدمة البحث

تعد السياسة الخارجية أحد أهم ادوات الدولة في ادارة علاقاتها مع محيطها الاقليمي والدولي ، اذ تعكس طبيعة مصالحها الوطنية وانماط تفاعلها مع محيطها ، وعليه إنّ دراسة سياسة العراق الخارجية تكتسب اهمية خاصة في حقل العلاقات الدولية نظرا للتحولات السياسية التي شهدها النظام السياسي العراقي منذ عام 2003 فضلا عن تعقيدات البيئة الجيوسياسية المحيطة بالعراق الامر الذي انعكس على توجهات العراق الدبلوماسية وطبيعة سياسته الخارجية التي اتسمت بضعف الفاعلية ، وعلى الرغم من ذلك فقد توجه العراق بعد عام 2020 الى تبني سياسة خارجية قائمة على الانفتاح والتوازن الاستراتيجي من خلال اقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع جميع الدول ، وتوظيف الادوات الدبلوماسية في محاولة لإعادة تموضعه كدولة تحظى بثقة محيطها الاقليمي ، والانتقال من طرف اقليمي هامشي الى دولة فاعلة تسهم في ضبط التحالفات وخفض التصعيد وتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية استنادا الى مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور؛ إذ إنّ للعراق اهدافاً ومصالح يسعى الى تحقيقها عبر صياغات استراتيجية متسقة مع اهدافه المستقبلية .

إلّا ان سياسة العراق الخارجية تواجه مسارين من التحديات البنيوية يتعلق الاول بالتحديات الداخلية النابعة من النظام السياسي للعراق وطبيعة النظام الديمقراطي الذي يقوم على اساس التوافق في ادارة الدولة ما شكل عائقا امام طبيعة العلاقات الخارجية للعراق ،

اما المسار الثاني فيتعلق بطبيعة البيئة الاقليمية والدولية كونها تتسم بالتعقيد وتشابك الازمات وتضارب المصالح ، وفي مقدمتها التنافس الإقليمي والدولي، لا سيما بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، فضلاً عن وجود تحفظ عربي أو قبول مشروط للعراق ضمن البيئة الاقليمية العربية ، فعلى صعيد العلاقات مع الدول العربية إنّ تراكم الخلافات يعدّ ابرز المعوقات التي تعرقل تطبيع العلاقات العراقية – العربية .

أهمية البحث :

تبرز اهمية البحث في سعيه الى تقديم تحليل حول ابرز تحولات السياسة الخارجية العراقية التي تمثلت في اعتماد سياسة خارجية متوازنة ، وتحليل القيود الداخلية والاقليمية التي تؤثر في توجيهها ، وهو موضوع يكتسب أهمية متزايدة في ظل التحولات الاستراتيجية والسياسية في منطقة الشرق الاوسط .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحليل طبيعة التغييرات التي طرأت على سياسة العراق الخارجية بعد عام 2020 ، وابرز الادوات الدبلوماسية التي حاول العراق توظيفها لاستعادة مكانته الاقليمية ، فضلا عن تحليل القيود التي تواجه سياسة العراق الخارجية ومدى تأثيرها في سلوكه الخارجي.

إشكالية البحث :

شهدت سياسة العراق الخارجية بعد عام 2020 تحولات مهمة تمثلت في تبني العراق سياسة خارجية اكثر انفتاحا على محيطه العربي والاقليمي ، اذ سعى الى استعادة مكانته الاقليمية ودوره الدبلوماسي بعد سنوات من الانكفاء نتيجة الازمات الداخلية والتوترات الاقليمية ، الا ان هذه الجهود واجهت جملة من القيود النابعة من طبيعة النظام السياسي العراقي وطبيعة البيئة الاقليمية والدولية ، ومن هنا تبرز اشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الاتي : (الى أي مدى تمكن العراق بعد عام 2020 من تبني سياسة خارجية متوازنة وفاعلة في ظل القيود البنيوية الداخلية والاقليمية) .

فرضية البحث :

سعى العراق بعد عام 2020 الى تبني سياسة خارجية فاعلة قائمة على الانفتاح والتوازن الاستراتيجي ، الا أنّ هذه السياسة واجهت قيودًا بنيوية داخلية واقليمية حدت من فاعلية سياسته الخارجية .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على منهج تحليل النظم والمنهج التحليلي ، لدراسة تطور السياسة الخارجية العراقية وادواتها الدبلوماسية والقيود البنيوية التي تمثل تحديا للسياسة الخارجية العراقية .

هيكلية البحث :

من أجل الاحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث: تناول الاول مبدأ الانفتاح والتوازن الاستراتيجي في سياسة العراق الخارجية ، بينما يبحث الثاني في الدبلوماسية كأداة لتعزيز مكانة العراق الاقليمية ، اما المبحث الثالث فيبحث في القيود البنيوية لسياسة العراق الخارجية.

المبحث الاول

مبدأ الانفتاح والتوازن الاستراتيجي في سياسة العراق الخارجية

تعد السياسة الخارجية مجموع القرارات التي يتخذها صناع السياسة الخارجية في الدولة ، وتمثل انعكاساً لأهداف وتوجهات النظام السياسي ، فهي عبارة عن برنامج عمل تتحرك بموجبه الدول لتحقيق الأهداف والمصالح التي تسعى لتأمينها من خلال استخدام الوسائل والإجراءات الضرورية لذلك، (طشطوش، 2010، الصفحات 65-67) اذ تتم صناعة القرار عن طريق المؤسسات السياسية التي تقوم باختيار البديل المناسب من خلال المناقشة والمفاضلة بين البدائل ليتم صياغتها وتنفيذها وفقا لدساتير الدول. (لفته، 2024، صفحة 830) وعليه إنّ الأهداف في السياسة الخارجية هي عبارة عن تصور الدولة المستقبلي في الشؤون الخارجية ، والقواعد التي تنفذها عبر قرارها الخارجي لصناعة التأثير في البيئة الدولية (طعمة ا.، الاداء السياسي العراقي في التوازنات الاقليمية تشابك المصالح وضبابية الاهداف ، 2021، صفحة 265)، ويعد تحقيق المصالح الوطنية للدول، الدافع الأساسي الذي يقف خلف السياسات الخارجية ، اذ تمارس الدول سياسة خارجية هدفها الرئيس حماية أو تحقيق مصالحها الوطنية، (عبدالله، 2025، صفحة 42) ومن ثم ان المصلحة الوطنية تمثل المعيار الاساسي الذي يحدد طبيعة العلاقات فيما بين الدول من حيث الصداقة والتعاون أو من حيث العداء والصراع. (علي س.، 2022، صفحة 293) ، ويمكن تعريف المصلحة الوطنية للدول بناءً على تفسير المدرسة الواقعية التي رأت ان واقع الدولة السائد خلال فترة محددة يعكس نوعية إمكاناتها الموضوعية والذاتية، وان محصلة التفاعل بين هذه الإمكانات هي التي تحدد المصلحة الوطنية للدولة وتتحكم في نوعية سياساتها الخارجية، وان كل سلوك سياسي خارجي يسعى إلى تحقيق هدف معين ينبع من مصلحة الدولة وان

اداته الأساسية هي القوة، ولهذا ربط دعاة المدرسة الواقعية بين القوة والمصلحة، وان كل ما يؤدي إلى تنمية قوة الدولة يؤدي إلى تحقيق مصلحتها ، (الحمداني، 2018، الصفحات 209–210) وعليه بدأت سياسة العراق الخارجية تأخذ منحىً جديدا قائماً على سياسة الانفتاح والتوازن الاستراتيجي اتجاه جميع الدول ، وتهدف هذه السياسة الى بناء علاقات دبلوماسية متوازنة قائمة على احترام السيادة وتعزيز التعاون الامني والاقتصادي مع جميع الدول ، ما يؤدي الى الاستقرار وحماية المصالح الوطنية ومواجهة التحديات والتهديدات الخارجية وبالتالي تعزيز الدور الاقليمي للعراق، (الحمداني، 2018، الصفحات 206–207) وبناءً على ذلك اتجهت سياسة العراق الخارجية بعد عام 2020 الى اقامة علاقات متوازنة مع جميع الدول بناءً على مبدأ تحقيق المصالح المشتركة وتغليب منطق الحوار البناء والوقوف على مسافة واحدة من جميع الدول ، فضلا عن التوظيف الامثل لمصادر القوة المتاحة في البيئتين الداخلية والخارجية لتسوية الازمات عبر دراسة تفاعلات القوى الاقليمية دون الخوض في القضايا الخلافية المتطرفة ، (رشيد، 2022، صفحة 539) ؛ اذ شكلّت حكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي التي منحها البرلمان الثقة في 7/ ايار /2020 ، تغيرا واضحا في توجهات سياسة العراق الخارجية من خلال تجاوزها بعض المحددات والمعوقات للقيام بدور أكثر فاعلية في التوازنات الاقليمية، ومنها ما يتعلق بتركيزه على موضوع الانفتاح وموازنة العلاقات الاقليمية ، وعدم الاصطفاف مع محور معين ضد محور آخر، وابداء بعض التجاهل للصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والانفتاح المباشر على المحيط العربي، فضلا عن حفظ التوازن بين هذا الانفتاح من جهة، وبين العلاقة الاستراتيجية التي تربطه مع ايران من جهة أخرى ، وطرح بعض مشاريع التعاون الاستراتيجي مع دول المنطقة . (طعمة ا.، الاداء السياسي العراقي في التوازنات الاقليمية تشابك المصالح وضبابية الاهداف ، 2021، صفحة 272) اثمرت سياسة الانفتاح والتوازن العراقية عن اعادة تموضع العراق كدولة تحظى بثقة محيطها الاقليمي ، إذ بدا أنّ هنالك تعاطيًا مع العراق والتحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء او العزل الى أطر جديدة من التعامل القائم على اسس ومرتكزات المصلحة والتعاون (حسين، 2018، صفحة 16)، وبالتالي فقد حاول العراق إحداث تأثير في معادلة التوازن الاقليمي من خلال ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين القوى الاقليمية الفاعلة ، (عبدالله، 2025، صفحة 40)عن طريق قدرة السلوك السياسي الخارجي العراقي على التفعيل الاستراتيجي الشامل لمقومات السياسة الخارجية انطلاقا من مرتكزات اساسية تهدف الى ممارسة دور مؤثر ضمن التفاعلات الاقليمية من خلال تبني استراتيجية قائمة على استقراء دقيق للواقع والمحيطين

الاقليمي والدولي وتوظيف القدرات والامكانيات التي تتمثل بما يمتلكه العراق من قدرة في التأثير في ملفات اقليمية مهمة ، (صادق، 2015، صفحة 134) ما يسهم في انتقال العراق من طرف اقليمي هامشي الى دولة فاعلة تسهم في ضبط التحالفات وخفض التصعيد ، فضلا عن تشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية، استناداً الى مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور التي ستنعكس سلبيا على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق. استناداً الى ان للعراق اهداف ومصالح يسعى الى تحقيقها عبر صياغات استراتيجية متسقة مع اهداف العراق المستقبلية عبر تبني انموذج التوازن الفعال ، (عبدالله، 2025، صفحة 45) وبهذا يكون العراق قد حقّق استجابة بنيوية في الوصول الى تطلعات السياسة الخارجية ، وتحقيق الهدف الاساس من تبنيه لسياسة الانفتاح والتوازن وانطلاقاً من هذه الرؤية تتجه السياسة الاقليمية العراقية إلى اداء دور إقليمي فعال، ضمن رؤية أوسع لتحقيق المصالح العليا للعراق وحفظ امنه واستقراره وبالتالي تحصينه عن اثار الازمات والصراعات الاقليمية. (طعمة ا.، الاداء السياسي العراقي في التوازنات الاقليمية تشابك المصالح وضبابية الاهداف ، 2021، صفحة 271)

المبحث الثاني

الدبلوماسية أداة لتعزيز مكانة العراق الاقليمية

شهدت سياسة العراق الخارجية لا سيما بعد عام 2020 توجهات حقيقية لإبراز دور العراق اقليميا ، من خلال التحول من نمط رد الفعل الذي ارتبط بإدارة الازمات الداخلية الى نمط قائم على توظيف الادوات الدبلوماسية لتعزيز مكانة العراق الاقليمية ، (العلي، 2021، صفحة 288) ؛ إذ تعد الدبلوماسية اداة اساسية من ادوات تحقيق اهداف السياسة الخارجية في التأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها ، (الربيعي، 2012، صفحة 326)، جاء هذا التحول نتيجة لتمكن صانع القرار السياسي من إعادة إنتاج قراءة سياسية مغايرة للوضع الجيو سياسي عبر التحول من سرديات الصراع إلى سرديات السلام ، فالعراق بوصفه دولة تقع عند تقاطع استراتيجي بين الخليج وإيران وتركيا وبلاد الشام، أدرك أن أمنه واستقراره لا يتحققان عبر الاصطفاف، بل عبر إدارة التوازنات وبناء شبكات اعتماد متبادل. (العلي، 2021، صفحة 288) بدأ العراق يعيد تموضع سياسته الخارجية عبر مجموعة متكاملة من الادوات الدبلوماسية التي تجمع الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الوساطة ودبلوماسية القمة ، اعتمد العراق الدبلوماسية الاقتصادية بغية تعزيز موقعه الاقليمي وبناء تحالفات استراتيجية قائمة على مصالح متبادلة في مجال الطاقة والنقل والتكامل الاقليمي ، اذ تستخدم الادوات الاقتصادية لأغراض سياسية

وتخدم المصلحة القومية كما تدعم الرفاه الاقتصادي . (الجاسور، 2018 صفحة 238) وعليه بدأ العراق بعقد اتفاقيات ومشاريع مع مصر والاردن ومذكرات تفاهم وشراكات اقتصادية ثلاثية تمخض عنها عقد قمة في العاصمة العراقية بغداد في 27 حزيران /2021 والاعلان عن مشروع المشرق الجديد الذي كان الهدف منه إنشاء مناطق خاصة للتبادل التجاري وتنفيذ مشاريع عملاقة ضمن اتفاقيات تركز على الطاقة الكهربائية ، والطاقة من خلال تزويد العراق لكل من الأردن ومصر بالنفط مقابل مشاركة شركات هذه الدول في إعادة إعمار العراق وتزويده بالكهرباء، فيما عرف باتفاق النفط مقابل الإعمار. (العامري، 2023، صفحة 206) انّ لهذا المشروع مكاسب سياسية للعراق ، اذ يمثل تطورًا مهما في مسار السياسة الخارجية العراقية وانتقالة نوعية كونه يعزز سياسة الانفتاح والتوازن التي اتبعها العراق في سياسته الخارجية من خلال اعادة التوازن في البيئة الاقليمية ، اذ منح انخراط العراق في هذا المشروع محورًا عربيًا معتدلًا ومساحة توازن استراتيجي غير تصادمي كونه أعاد دمج العراق في محيطه الاقليمي عبر القمم الدورية والتنسيق السياسي ما يعزّز ثقة الدول العربية باستقرار العراق وبالتالي اتساع ادواره الدبلوماسية . (علي ع.، 2024، صفحة 264) ، كما يعد جزءاً من رؤية تكاملية هدفها تحويل العراق الى دولة ممرّ اقتصادي من خلال بناء شراكات اقتصادية اقليمية تقوم على التكامل في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار ما يؤدي الى بناء شبكة من المصالح المشتركة ، وتعزيز موقع العراق كمحور لوجستي اقليمي وتفعيل دوره في اعادة تشكيل خارطة التجارة والنقل الاقليمية ، لتعزيز القيمة الاستراتيجية لمشروع المشرق الجديد اعلن العراق في ايار / 2023 عن إنشاء طريق التنمية وهو مشروع استراتيجي كبير يهدف الى جعل العراق ممرًا لانتقال البضائع والسلع بين اسيا واوروبا ، من خلال ربط ميناء الفاو الكبير بشبكة سكك حديد وطرق سريعة تمتد عبر العراق وصولًا الى تركيا ثم اوروبا ، (نجاة، 2024، الصفحات 11-12) ، وقد انضم اليه في نيسان / 2024 كل من الامارات وقطر ، اذ وقع في بغداد اتفاق رباعي للتعاون على بناء المشروع، بمشاركة وزراء النقل والطاقة لدول العراق وتركيا وقطر والإمارات، بحضور رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والرئيس التركي، رجب طيب أردوغان . (ابراهيم، 2025، صفحة 8) يعزّز هذا المشروع اذا تمّ إكماله وتجاوز التحديات التي تواجهه ، دور العراق اقليميًا ودوليًا كونه يحول العراق من دولة ريعية الى دولة ممر استراتيجي ذات وزن سياسي في المعادلات الاقليمية ، لا سيما وان مشروع المشرق الجديد يمثل العمق الاقليمي العربي لطريق التنمية ، وبالتالي يوفر للعراق ادوات ضغط ناعمة في سياسته الخارجية ويعزز

استقلالية قراره الخارجي عبر تشابك المصالح وتعدد الشركاء نتيجة امتلاكه شبكة علاقات اقتصادية ، هذا ما يقلّل الضغوط الناجمة عن الاعتماد الاحادي وقابلية التأثر بالاستقطاب الاقليمي وبالتالي القدرة على المناورة بين المحاور الإقليمية المتنافسة .

فضلا عن كونه من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الأجنبية ، وتحقيق المزيد من التقدم على كافة الصعد ، (الخاقاني، 2021، صفحة 334) ما يجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعّالا واساسيًا نظرا لما يمتلكه من موارد وثروة نفطية تؤهله لذلك الدور، (جبر، 2024، صفحة 83) وبالتالي تعزيز مكانة العراق ؛ إذ ان الدبلوماسية الاقتصادية تمثل اداة فعالة تمكن العراق من تحويل موقعه الجغرافي وموارده الاقتصادية الى عناصر قوة تسهم في دعم السياسة الخارجية وتوسيع هامش حركة العراق في بيئة اقليمية معقدة والانتقال من موقع التأثر بالأزمات الى التأثير في معادلات التعاون الاقليمي .

استطاع العراق ان يضطلع بدور مركزي في تحقيق التسوية السلمية من خلال اعتماده دبلوماسية الوساطة عن طريق إرساء قواعد وأعراف واجراءات دبلوماسية للتخفيف من وطأة الصراعات الاقليمية . (خلف، 2016، صفحة 67) ، كونه يقع ضمن بيئة اقليمية شديدة الاستقطاب لا سيما بين دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية وايران ، ما جعل أرضه ساحة للتنافس والصراع بالوكالة بعد 2003، ومع تصاعد التوترات ص296الاقليمية لا سيما بعد اغتيال الجنرال قاسم سليماني في العراق عام 2020، ادرك صانع القرار العراقي ان الاستمرار في كون العراق ساحة صراع بالوكالة يهدّد الامن الوطني العراقي ويجعله هشا نتيجة تأثره بالتوازنات الاقليمية ، وعليه سعى صناع القرار في العراق الى تخفيض مستوى التوتر بين الاطراف المتصارعة كونه ينعكس بشكل مباشر على الاستقرار الداخلي ، (الزبيدي، 2024، صفحة 300)

وفقا للنظرية الواقعية إنّ حامل الميزان في نظام توازن القوى هي الدولة التي لا تنحاز الى اي طرف بشكل دائم ، هذا ما كانت تقوم به السعودية في سبعينات القرن الماضي اذ كانت علاقتها بالعراق وايران افضل من علاقاتهما ببعضهما الا ان السعودية خسرت هذه الميزة بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 ، اذ اصبح العراق يتمتع بعلاقات مميزة مع كل من ايران والسعودية مقارنة بعلاقاتهما مع بعضهما البعض . لا سيما بعد اتباعه سياسة الانفتاح والتوازن، اذن في حين كانت السعودية تتمتع ذات يوم بميزة القدرة على التأرجح بين دولتين يعدان من أقوى جاراتها في الخليج العربي ، إنّ هذا الدور يذهب إلى العراق، لاسيما في حال استمرار عدم انحيازه الى اي من الدولتين ، (ريدل، بلا،

الصفحات 4-6) فضلا عن حاجة العراق لاستعادة صورته كدولة فاعلة من خلال الانتقال الى الدولة القادرة على خفض التصعيد وادارة التناقضات الاقليمية ، هذا ما تجلى في استضافة العراق لجولات الحوار بين ايران والسعودية خلال عام 2021-2022 التي ادت الى عودة العلاقات بين البلدين . (الزبيدي، 2024، الصفحات 300-301)

أبدى العراق استعداده الى اداء دور الوساطة في العديد من الملفات الاقليمية الا انها لم تتحول الى وساطة فعلية ، (الجبوري، 2025، صفحة 136)وعليه انتقل العراق من الدولة المتلقية للتأثير الى الدولة التي تحاول تقليل اثار هذا التأثير ، الا انها لم تتحول بعد الى قوة وساطة اقليمية راسخة ، اذ ان نجاح اتجاه الوساطة الدبلوماسية، يتطلب من العراق بناء شبكة من العلاقات المتوازنة داخل العراق وخارجه لضمان الدعم لجميع المبادرات ونجاحها. ما ينعكس إيجابيًا على مصالح العراق العليا، كالإسهام في معالجة قضايا الحدود والمياه والطاقة. (محمد خ.، 2025، صفحة 112)

تعرف دبلوماسية القمة بأنها تضم من هم في قمة المسؤولية عن طريق عقد مؤتمرات دولية او لقاءات ثنائية بين قادة الدول لغرض تفادي المخاطر والتوصل الى حلول مقبولة ، اذ يمتلك القادة حرية أكبر في اتخاذ القرارات وحل العقد التي من الممكن ان تواجه الدبلوماسيين الذين لا يملكون سوى التقيد بالتعليمات وانتظار الموافقات . (محمد ف.، 1992، الصفحات 121-122) ، وعليه اضحت القمم اداة مركزية لإدارة التفاعلات الاقليمية ، إذ إن اعتماد العراق دبلوماسية القمة لم يكن نشاطا بروتوكوليا فحسب ، بل اداة استراتيجية لإعادة ادماج العراق في محيطه الاقليمي ، ان دبلوماسية القمة مكملة للدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الوساطة كونها شكلت إطارًا مؤسسيا تلتقي فيه ادوات العراق الثلاث ضمن استراتيجية تهدف الى اعادة تعريف مكانة العراق وموقعه الإقليمي عبر الجمع بين مبادرات الحوار والمشاريع الاقتصادية ما يعكس تحولا من منطق ادارة الازمات الى منطق صناعة التوازن ، وعليه انعقد في العاصمة العراقية بغداد في 27/6/2021 مؤتمر القمة الثلاثي بين قادة العراق ومصر والأردن، الذي جاء لبحث سبل التعاون والتكامل الاستراتيجي بين الدول الثلاث، وقد أكّد البيان الختامي لمؤتمر قمة القادة أن حل الصراع على أساس قرارات الشرعية الدولية هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة ، فضلا عن تأكيد العراق على تجنب الانخراط في صراع المحاور. (المهداوي، 2021، الصفحات 114-115)

كما استضافت العاصمة العراقية بغداد في 28/ آب / 2021 مؤتمر قمة بغداد للتعاون والشراكة الذي شاركت فيه تسع دول عربية واجنبية ، اذ حضر قادة دول كل من فرنسا،

ومصر، والأردن وإيران وتركيا، والسعودية والإمارات، وقطر، والكويت، وبعض من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ، (العلي، 2021، صفحة 295) تنبع اهمية هذا المؤتمر من ان انعقاده في العاصمة العراقية بغداد عكس قبولا اقليميا بدور العراق كفاعل توافقي لدعم الاستقرار الاقليمي عبر الحوار كونه جمع اطرافا متنافسة ما يعيد تعريف الدور العراقي ويعزز صورته اقليميا ودوليا كونه يسعى الى ادارة التوازنات الاقليمية بعيدا عن الانخراط في محاورها . (نجات، 2021، صفحة 8)

مثّلت استضافة العراق للقمة العربية الرابعة والثلاثين التي انعقدت في 17/ ايار / 2025 اعادة تموضع العراق كفاعل اقليمي ، اذ سعى العراق من خلال استضافة اعمال القمة العربية الى تعزيز ادراك الدول العربية بأن العراق دولة تملك القدرة على التواصل مع اطراف عربية ذات توجهات مختلفة ، وتعميق مكانته كدولة توازن داخل النظام الاقليمي العربي ، فضلا عن تحسين صورة العراق من خلال اظهار قدرته الامنية والتنظيمية ما يبرز القوة الناعمة العراقية ، (جابر، 17 أيار 2025) وعليه شكّل انعقاد القمة العربية في بغداد محاولة مهمة لإعادة التموضع الاقليمي للعراق ، فضلا عن تحول السياسة الخارجية العراقية نحو مقاربة أكثر توازناً وفاعلية تقوم على رؤية واقعية وانفتاح دبلوماسي محسوب. (مخلف، 2025، صفحة 17)

على الرغم من توظيف العراق للدبلوماسية التي اسهمت في تحقيق قدر من الانفتاح على البيئة الاقليمية ، الا ان فاعليتها ترتبط بمدى قدرة العراق على التأثير في التوازنات الاقليمية وتعزيز الاستقرار الداخلي ، ان توظيف الادوات الدبلوماسية بشكل فاعل يمكن ان يسهم في تعزيز مكانة العراق كفاعل اقليمي قادر على الاسهام في دعم الاستقرار وترسيخ التعاون في البيئة الاقليمية .

المبحث الثالث

القيود البنيوية لسياسة العراق الخارجية

تعد السياسة الخارجية للدول نتاجا لتفاعل عدد من الضغوط والمتغيرات التي تشكل مدخلات للنظام السياسي سواء أكانت هذه المدخلات داخلية تتعلق بطبيعة النظام السياسي او خارجية ترتبط بالتحولات في البيئة الاقليمية والدولية ، ونتيجة لهذه المدخلات تظهر سياسات وقرارات خارجية تمثل مخرجات النظام السياسي التي تتأثر بدورها بردود الافعال الاقليمية والدولية التي تعيد تشكيل البيئة المحيطة بالنظام ، وبناء عليه تتحرك سياسة العراق الخارجية في ظل بيئة اقليمية ودولية تتسم بالتعقيد وتشابك الازمات وتضارب المصالح ، على الرغم من سعي العراق لتبني سياسة خارجية قائمة على الانفتاح والتوازن بعد عام

2020 وتفعيل دور الدبلوماسية وتعزيز الحضور العربي ، الا ان هذا المسار ما برح يواجه عددًا من القيود البنيوية التي تحد من قدرته على اداء سياسة خارجية فاعلة ومستقرة ، اذ تتفرع هذه القيود الى مسارين يتعلق الاول بالقيود الداخلية النابعة من النظام السياسي للعراق وطبيعة النظام الديمقراطي الذي يقوم على اساس التوافق في ادارة الدولة ما شكل عائقا امام طبيعة العلاقات الخارجية للعراق. (جاسم، 2018، صفحة 67) ففي ظل نظام سياسي يرتكز على الديمقراطية التوافقية التي تحكمها ديناميات متعددة كما وصفها (ارنت ليبهارت) في كتابه الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة غالبا ما تكون السياسة الخارجية سببا للخلافات الداخلية بين الاطراف السياسية . (خلف، 2016، صفحة 60)ان التوافق اساس القرارات السياسية العراقية بعدّه فلسفة تتبناها الدولة نتج عنه الكثير من التقاطعات التي ادّت الى مواقف متعارضة في السياسة الخارجية ، (حسين، 2018، صفحة 9) اذ عانت السياسة الخارجية العراقية من تعدد الفاعلين السياسيين واختلاف توجهاتهم وبالتالي تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات نظر مختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء عدد من المتغيرات الرئيسية التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي وتحدد نوعية العلاقات الدولية للعراق وبنحو انعكس سلبا على وحدة القرار السياسي الخارجي وعلى ماهية اهداف السياسة الخارجية العراقية وقد أثّرت هذه الظروف في السياسة الخارجية في عدة اتجاهات : التوازن في علاقات العراق الخارجية الدولية والاقليمية ووحدة الموقف السياسي الخارجي للعراق ووحدة المصالح الوطنية وإدراك التهديدات الخارجية والاستقلالية في القرار السياسي الخارجي وتصفية الملفات العالقة . (هادي، 2022، صفحة 81) من ذلك ما حدث بعد تغيير النظام في سوريا في كانون الاول / 2024 واختلاف الرؤى والتصورات حول العلاقات العراقية – السورية والانقسام السياسي في المواقف والتصريحات بشأن التغيير في سوريا ؛ إذ ان هنالك تصريحات لمسؤولين في الدولة العراقية هاجمت الحكومة السورية الجديدة ، على الرغم من التوجهات الرسمية المتمثلة بموقف رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني وادراكه لأهمية بناء علاقات متوازنة مع سوريا التي تعد امتدادا مباشرا للأمن الوطني العراقي ، إذ ان فشل النظام الجديد في سوريا سيكون له ارتدادات سلبية على العراق ما يتطلب تعميق التعاون الاستخباري مع سوريا وتنسيق امني متبادل على طول الحدود العراقية – السورية فضلا عن دعم الاستقرار في سوريا. وهو ما تم فعلا من خلال الزيارات التي قام بها رئيس جهاز المخابرات العراقية حميد الشطري الى سوريا في كانون الاول / 2024 ، ونيسان /2025، لتعزيز التنسيق الامني على طول الحدود من خلال تفعيل قنوات الاتصال المباشر بين الدوليتين وتبادل

المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الاجراءات الميدانية للحد من تسلل العناصر الارهابية واعادة تموضعها في المناطق الحدودية بين غرب العراق وشرق سوريا ، عكست هذه التحركات العراقية تحولا في المقاربة العراقية للأمن الوطني العراقي من خلال اعتماده استراتيجية الامن الوقائي القائمة على احتواء التهديدات خارج الحدود العراقية عبر التنسيق مع دول الجوار ، (الجزيرة نت ، 2025)فضلا عن توظيف (الدبلوماسية الاستخباراتية) ، التي تمثل نمطا حديثا في ادارة العلاقات الدولية وتعزيز الامن الوطني للدول من خلال استخدام اجهزة الاستخبارات كقنوات تواصل لمعالجة القضايا الامنية والسياسية بعيدا عن الاطار الدبلوماسي الرسمي ، (ابعاد للدارسات الاستراتيجية ، 2023/1/15) وعليه إنّ هذه الزيارات لم تقتصر على البعد الامني فحسب وانما حملت ابعادا سياسية ودبلوماسية ، اذ هيأت لتعاون عراقي حذر مع القيادة الجديدة في سوريا بما يحقق الامن الوطني العراقي من خلال تقليل مستوى التهديدات الامنية على الحدود وتعزيز قدرة الدولتين للاستجابة الى التحديات المشتركة ما ينعكس بشكل ايجابي على استقرار المناطق الحدودية وبالتالي تحول العراق من دولة متلقية للتهديدات الى دولة فاعلة تسهم في ادارتها واحتوائها . (فارس، 10 / 11/ 2025،) فضلا عمّا حدث من خلافات وتصريحات اعلامية بشأن الموقف العراقي من دعوة الرئيس السوري احمد الشرع الى القمة العربية الخامسة والعشرين في بغداد ما عكس التوترات السياسية الداخلية والصراع بين القوى الفاعلة في العراق الامر الذي القى بضلاله على قدرة العراق على تقديم صورة موحدة للدولة العراقية ، وفعالية حضوره الخارجي ، واسهمت في تقويض ثقة العديد من قادة الدول العربية بجدية وجدوى المشاركة في القمة العربية . (مخلف، 2025، الصفحات 5-6) . وعكس مشكلة مهمة الا وهي تداخل الاختصاصات ، اذ نص دستور العراق لعام 2005 على توزيع الاختصاصات التي تتعلق بسياسة العراق الخارجية بين السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الوزراء ووزارة الخارجية ورئيس الجمهورية ومجلس النواب ، وقد أدّى ذلك الى تداخل الصلاحيات ممّا أدّى الى تدخل السلطة التشريعية في عملية رسم السياسة الخارجية وتنفيذها عن طريق التدخل في السياسات العامة لوزارة الخارجية ، فضلا عن ذلك إنّ الدستور العراقي يمنح بعض الصلاحيات للأقاليم لإقامة علاقات خارجية ، اذ ساهم في اضعاف وحدة الموقف الخارجي من خلال التباين في المواقف تجاه بعض الدول ، وتقييد مرونة القرار السياسي الخارجي واخضاعه لمعادلات داخلية معقدة ، ويعد ذلك من الاشكاليات الشاخصة امام تطور السياسة الخارجية العراقية وهذا الخلل في الاداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار وضعف اليات عمل الحكومة وتنظيم ادائها تعد من التحديات البارزة امام اداء سياسة

العراق الخارجية . (هادي، 2022، صفحة 82) ان هذا السلوك السياسي الداخلي وتعدد مراكز صنع القرار نتج عنه غياب الرؤية الاستراتيجية تجاه الملفات الوطنية وتهميشها في المحافل الاقليمية ، اذ لم يستطيع العراق استثمار الانفتاح والدعم العربي والدولي لخدمة مصالحه العليا ، ومن ذلك لم يتطرق العراق في القمة العربية لأي من القضايا التي تؤثر على الامن الوطني العراقي منها ازمة الحدود مع الكويت وملف المياه مع تركيا ، فضلا عن التدخلات الاقليمية في الشأن العراقي ومحاولات التأثير على القرار السياسي العراقي ما يكشف عن غياب التخطيط الاستراتيجي الفاعل . (مخلف، 2025، الصفحات 6-7)(ص6-7) الذي يعد اهم اسباب ضعف السياسة الخارجية كونه يمثل تحد كبير امام ظهور العراق كقوة اقليمية فاعلة ودليل ذلك إخفاق العراق ووزارة الخارجية في تحقيق العديد من الاهداف الوطنية ومن ابرزها استعادة مكانة العراق في البيئتين الاقليمية والدولية نتيجة عدم الارتكاز على فلسفة وتخطيط استراتيجي واضح فضلا عن الرؤية الضيقة التي تعمل من خلالها وزارة الخارجية والتي تحكمها مصالح آنية ومرحلية لتنظيم علاقات العراق مع الخارج. فمشكلة السياسة أن غياب التوافقات السياسية الداخلية أثرت وسوف تؤثر في موقف العراق الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها ، (طعمة ا.، الدبلوماسية العراقية ودورها في صنع التوازن الاقليمي، 2021، الصفحات 254-286)

تعدّ البيئة الخارجية إحدى القيود البنيوية لسياسة العراق الخارجية التي تتحرك ضمن بيئة اقليمية ضاغطة وشديدة التعقيد الامر الذي اعاق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي على الرغم من الانفتاح الاقليمي على العراق الا أنّه ما يزال هنالك تحفظاً عربياً او قبولا مشروطاً للعراق ضمن البيئة الاقليمية العربية ، فعلى صعيد العلاقات مع الدول العربية إنّ تراكم الخلافات تعد ابرز المعوقات التي تعرقل تطبيع العلاقات العراقية – العربية ، (عبدالله، 2025، صفحة 41) وبالتالي محدودية التأثير العراقي في القضايا التي تخص العراق لا سيما مع ايداع وزارة الخارجية العراقية لخرائط الحدود البحرية مع الكويت وفق تحديث البيانات البحرية العراقية بما ينسجم مع أحكام القانون الدولي، ويعزز الاطار القانوني لحدود المناطق البحرية الخاضعة لسيادة العراق وحقوقه السيادية في الامم المتحدة في 9/شباط /2025. (2025/2/21، (العراقية) . اذ واجه العراق مواقف و بيانات رافضة لتثبيت حقوقه من قبل مصر والاردن وفلسطين فضلا عن دول مجلس التعاون الخليجي وان ذلك يدل على محدودية قدرة العراق على التأثير على الرغم من العلاقات المميزة التي تجمع العراق مع هذه الدول واستضافة القمم العربية ومحاولة العراق لتقديم نفسه كمنصة توازن الا انه ما برح ان يواجه صورة ذهنية مرتبطة بعدم الاستقرار الداخلي وتأثيرات

خارجية على قراره فضلا عن كونه ما يزال في طور استعادة ثقله العربي بعد سنوات من الانكفاء فهو لم يتحول الى قوة داخل النظام الاقليمي وبالتالي محدودية قدرته على التأثير وحشد الدعم العربي في ملفات مرتبطة بقضايا تمس الامن الوطني العراقي.

تعد العلاقات الامريكية – الايرانية من ابرز القيود الضاغطة على سياسية العراق الخارجية ، اذ يدرك العراق أنّ اي توتر في العلاقات الامريكية – الايرانية سيلقي بظلاله على الامن الوطني العراقي ، فالجغرافية العراقية على تماس مباشر مع ايران فضلا عن العلاقات الاقتصادية والطاقة ، (كاظم، 2019، صفحة 7)ويربط العراق والولايات المتحدة الامريكية تحالفا امنيا واقتصاديا واستراتيجيا وبالتالي يعمل العراق على تبني سياسة التوازن الحذر وتجنب الانحياز لأي دولة منها ، اذ يعاني العراق من الاعتماد المتبادل القسري كونه يحتاج للولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على النظام المالي والدعم الامني ، مقابل ملفات الطاقة التي تربطه بإيران ، (المعيني، الخلاف الامريكي – الايراني وتداعياته على العراق بعد عام 2003، 2021، الصفحات 387–389)

بالتالي فان صانع القرار يحاول ادارة هذه القيود والانتقال من كون العراق ساحة توازن الى دولة تصنع التوازن ، اذ إنّ الدولتين تحاولان استخدام العراق كأداة ضغط ضد الطرف الاخر ، الولايات المتحدة الامريكية تستخدم ملف الدولار للضغط الاقتصادي على العراق لتقليل اعتماده على ايران ، بالمقابل تستخدم ايران ملف الطاقة للبقاء ضمن مجال تأثيرها الاقتصادي ، لذا إنّ السياسة الخارجية العراقية ستبقى رهينة هذا التوازن ؛لأنّ تكلفة الانحياز ستكون كبيرة على العراق . (طعمة ح.، 2022، الصفحات 88–89) ولتقليل هذه الضغوط يجب على صانع القرار تبني مقاربة استراتيجية طويلة الامد لتحقيق استقلالية نسبية دون الصدام مع الطرفين من خلال الاتجاه نحو تنويع مصادر الطاقة لتقليل الضغط الايراني عن طريق الاستثمار في تطوير قطاع الغاز المصاحب ما يحقق للعراق الاكتفاء الذاتي تدريجيا في انتاج الطاقة الكهربائية ، فضلا عن تنويع مصادر الاستيراد والتوسع بمشاريع الربط الكهربائي الاقليمي ما يقلل من تأثير الضغوط السياسية المرتبطة بملف الطاقة . (خليل، 2023)

أمّا ما يتعلق بملف الدولار إنّ القيود المرتبطة به تجسد نمطاً من التفاعل البنيوي بين العراق والنظام المالي العالمي ، اذ تتحدد حدود الاستقلال في السياسة الخارجية بمدى قدرة العراق على ادارة هذا التفاعل لا الانفصال عنه ، فالدولار هو العملة المهيمنة عالميا ويعتمد العراق على اقتصاده الريعي نتيجة بيع النفط وبالتالي إنّ الضغط الذي يتعلق بملف الدولار لا يمكن للعراق التعامل معه بسهولة ، الا انه يمكن تقليل الاعتماد عليه بشكل

تدريجي وحذر من خلال اصلاح النظام المصرفي العراقي ، وتطوير ادوات التبادل التجاري من خلال استخدام عملات متعددة ، فضلا عن تنويع مصادر الاحتياطات النقدية عن طريق الاحتفاظ بعملات اخرى وزيادة احتياطي الذهب ، وتطوير الاقتصاد العراقي من خلال زيادة الانتاج المحلي وتقليل الاستيراد وبالتالي تقليل الحاجة الى الدولار ، فضلا عن اكمال مشروعي المشرق الجديد وطريق التنمية اللذان سيسهمان تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال التحول الى دولة ممر اقتصادي ، وعليه يمكن التخفيف من القيود المرتبطة بالدولار من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني العراقي عبر تنويع الادوات المالية وتعزيز القدرات الاقتصادية المحلية ما يمكن العراق من تقليل الضغوط الامريكية دون الدخول في تصادم مع قواعد النظام المالي العالمي . (مردان، 2024)

استطاع العراق ان ينجح في تحييد نفسه وتجنب الضرر المباشر خلال حرب ال 12 يوم بين ايران واسرائيل في حزيران / 2025 من خلال تحميل المسؤولية للولايات المتحدة نتيجة خرق اسرائيل للأجواء العراقية واستطاع العراق السيطرة على الجبهة الداخلية واغلاق المجال الجوي وتفعيل الدفاعات فضلا عن نجاح العراق في التفاهم الضمني مع ايران وتجنيبه ردود الفعل الايرانية التي توجهت الى قاعدة العديد في قطر ، نجح العراق في احتواء الضرر اذ تحركت السياسة الخارجية العراقية واستطاعت ابقاء العراق مستقرا كمنطقة عازلة بين الدولتين . (الخيام، 2025)

كما يمثل العراق مجالا مهما للتنافس التركي الايراني سواء أكانت على المستوى الامني أم السياسي او الاقتصادي ، اذ تسعى تركيا الى تعزيز حضورها الامني والاقتصادي في شمال العراق لا سيما ما يتعلق بملف حزب العمال الكردستاني ، كما تعمل ايران على ترسيخ نفوذها السياسي والاقتصادي ، (كاظم، 2019، الصفحات 5-7) ، كما كانت هنالك مساعٍ من دول الخليج العربي لا سيما من قبل السعودية والامارات العربية لتوسيع التعاون الاقتصادي والاستثمار مع العراق ودعم مشاريع الربط الاقليمي في محاولة للحد من النفوذ الايراني في المحيط الاقليمي ، هذه التحركات شكلت عاملا إضافيا يؤثر في خيارات السياسة الخارجية العراقية . (المعيني، الخلاف الامريكي – الايراني وتداعياته على العراق بعد عام 2003، 2021، صفحة 390) وهذا يشكل ضغوطًا إضافية على صانع القرار العراقي الذي يجب عليه تبني مواقف حذرة والحفاظ على علاقات متوازنة مع هذه الدول بما يضمن مصالح العراق ويحد من تأثير التنافس الاقليمي في الاستقرار الداخلي .

ان البيئة الجيوسياسية المحيطة بالعراق تتسم بالتنافس بين القوى الاقليمية والدولية ، ما ينعكس على طبيعة حركة السياسة الخارجية ، اذ إنّ التداخل في المصالح والنفوذ أدّى الى

انتاج بيئة إقليمية ضاغطة على صانع القرار العراقي ما يؤدي الى اتخاذه سياسة خارجية تتسم بالحذر والسعي الى تحقيق التوازن بين الاطراف الاقليمية والدولية لغرض تجنب الانخراط في محاور الصراع .

وعليه يمكن القول ان القيود البنيوية تمثل ضغوطاً تعيد تشكيل اولويات السياسة الخارجية العراقية في محاولة لإدارة التوازنات وتعزيز الدور الاقليمي ، ولتدارك هذه القيود البنيوية يجب اعادة تنظيم العلاقة بين المؤسسات التي اقرها الدستور العراقي لعام 2005 وتطوير الاطار القانوني بما يضمن وضوح الصلاحيات وسرعة اتخاذ القرار دون الاخلال بمبدأ التوازن الدستوري ، كما يجب على صانع القرار العراقي بين المؤسسات تبني استراتيجية واساليب عمل جديدة تعتمد على التخطيط الاستراتيجي كونه يمكن الدولة من وضع اهداف سياستها الخارجية وصنع الخيارات التي يمكن اللجوء اليها واستشراف المستقبل للوقوف على المشاكل التي ستواجه العراق وطرق حلها او محاولة تجنبها . (هادي، 2022، الصفحات 81–82) ، اذ تزداد فاعلية الدور الاقليمي كلما استطاع العراق تعزيز انماط سلوكه الخارجي وتفعيل التخطيط الاستراتيجي لاحتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة والتفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية الى تحقيق اهدافه ، (خلف، 2016، صفحة 68) هذا الأمر يتطلب السعي للوصول الى استراتيجية واساليب عمل جديدة تعتمد على قراءة جريئة للواقع والبيئة الدولية، وتنشط من أجل تصويب أي أخطاء رافقت العمل السياسي العراقي في الخارج، وتنطلق من تأكيد وحدة مركز القرار السياسي ، اذ ان تعدد مصادر القرار اثرت سلبيا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي نتيجة تضارب التصريحات والمواقف السياسية الشخصية والحزبية ، وبالتالي دخول العراق في ازمات دبلوماسية وسياسية واقتصادية بسبب أفعال غير مدروسة ولا تحتكم الى الرؤى الاكاديمية ذات الاختصاص، ما يحتم على صانع القرار ان يعمل بجهود واتفاقات قد لا تتفق مع الخطوط العامة المرسومة لديه وبالتالي يضيق الخناق في تحقيق مكاسب للعراق. (لفته، 2024، صفحة 837) ان الدفاع عن كيان الدولة العراقية ضد التهديدات الامنية والاقتصادية ومواجهتها، هو هدف اساسي يجب الا يكون خاضعاً لأي مساومة حزبية أو سياسية ، كما يجب توفير الامكانات والقابليات والقدرات لتحقيق اهداف الدولة العراقية ، (خلف، 2016، صفحة 68) و ادارك الامكانيات ووضع الاهداف استنادا إليها ، اي تعزيز سياسة العراق الخارجية اعتمادا على الواقعية في تحديد الاهداف بحسب الامكانات والظروف العامة ، وتحديد مكامن القوة وضعفها وضبط البوصلة الاستراتيجية للعراق من خلال تحديد موقعه في بيئة التوازنات الاقليمية والدولية ، فضلا

ISSN (Print):2518-9182 ISSN (Online) 2708-1761

عن إدراك حجم مشاريع المحيط الجيو سياسي واهدافها ، واعتماد البراغماتية لتحقيق مصالح العراق واهدافه عن طريق توازن شامل لعلاقات العراق الخارجية و تعزيز الحلفاء وتحييد الاعداء . (هادي، 2022، الصفحات 109-110)

على الرغم من هذه القيود البنيوية الا أنّ سياسة العراق الخارجية بعد عام 2020 اظهرت قدرة نسبية على التكيف مع هذه القيود من خلال تبني نهج دبلوماسي يقوم على الانفتاح الاقليمي وتوظيف ادوات دبلوماسية متعددة ، وقد اسهم ذلك في تعزيز حضور العراق الدبلوماسي ورفع مستوى مقبوليته اقليميا من خلال اعادة دمجه تدريجيا في محيطه الاقليمي والعربي ، وعليه نستطيع القول ان نجاح السياسة الخارجية العراقية يبقى نجاحا نسبيا مرتبطا بقدرتها على ادارة القيود البنيوية المحيطة بها وتحويل بعضها الى فرص لتعزيز الدور الاقليمي للعراق في اطار بيئة اقليمية شديدة التعقيد .

الخاتمة :

تمكن العراق بعد عام 2020 من تبني سياسة خارجية قائمة على مبدأ الانفتاح والتوازن الاستراتيجي مع محيطه الاقليمي بناءً على مبدأ تحقيق المصالح المشتركة وتغليب منطق الحوار البناء والوقوف على مسافة واحدة من جميع الدول في محاولة لإعادة تموضع العراق كدولة تحظى بثقة محيطها الاقليمي وبالتالي ابراز دور العراق اقليميا من خلال توظيف الادوات الدبلوماسية التي شكلت اطارا مؤسسياً ضمن استراتيجية تهدف الى اعادة تعريف مكانة العراق الاقليمية عبر الجمع بين المبادرات الاقتصادية والسياسية ما يعكس تحولا من منطق ادارة الازمات الى منطق صناعة التوازن ، الا ان سياسة العراق الخارجية عانت من قيود بنيوية تمثلت في بنية النظام السياسي العراق ، فضلا عن ضغوط البيئة الاقليمية التي حدت من فاعلية سياسته الخارجية . وعليه يمكن القول ان نجاح السياسة الخارجية العراقية يبقى نجاحا نسبيا مرتبطا بقدرتها على ادارة القيود البنيوية المحيطة بها وتحويل بعضها الى فرص لتعزيز الدور الاقليمي للعراق في اطار بيئة اقليمية شديدة التعقيد .

المراجع:

1. ابتسام حاتم علوان ، دينا محمد جبر. (2024). الدبلوماسية المنتجة والفاعلة (العراق بعد عام 2021 انموذجا). *المجلة السياسية والدولية* .
2. ابتسام محمد العامري. (2023). العلاقات العراقية – العربية : العودة الى المحيط العربي. تأليف حسن لطيف الزبيدي واخرون، *العراق عقدان ملتهبان : تناسل الازمات ... امتناع الحلول* . بيروت / النجف: مركز الرافدين للحوار.
3. ابراهيم اديب ابراهيم. (2025). *قمة بغداد .. التنمية الاقتصادية في مواجهة التحديات الاقليمية والدولية* . بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
4. ابعاد للدارسات الاستراتيجية . (2023/1/15). *دبلوماسية الاستخبارات وهندسة التحولات التركية* . لندن: مركز ابعاد للدارسات الاستراتيجية .
5. اثير ناظم الجاسور. (العدد (53) / ايلول , 2018). السياسة الخارجية المفهوم والادوات . *مجلة قضايا سياسية* ، الصفحات 225–241.
6. الجزيرة نت . (25 4, 2025). رئيس المخابرات العراقية يقود وفدا حكوميا إلى سوريا. https://www.aljazeera.net/news/2025/4/25.
7. امجد زين العابدين طعمة. (العدد (2) / سبتمبر , 2021). الاداء السياسي العراقي في التوازنات الاقليمية تشابك المصالح وضبابية الاهداف . *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية* ، الصفحات 257–277.
8. امجد زين العابدين طعمة. (2021). الدبلوماسية العراقية ودورها في صنع التوازن الاقليمي. ، *وقائع المؤتمر الدولي العاشر*. البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة.
9. ايلاف راجح هادي. (2022). *مكانة العراق في النظام العالمي واليات تطوير ادوات السياسة الخارجية* . بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر .
10. حيدر علي حسين ، امجد زين العابدين طعمة. (2022). *اتجاهات جديدة اولويات سياسية عراقية لاداء استراتيجي فاعل* . بغداد: مطبعة السيماء.
11. حيدر علي حسين. (العدد (61) / اذار, 2018). اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية . *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* .
12. خالد عليوي العرداوي ، نبيل خالد مخلف. (2025). *السياسة العربية والتموضع العراقي قراءة في دلالات قمة بغداد 2025 ومسارات التأثير الاقليمي*. بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط.
13. خالد هاشم محمد. (العدد (82) ، ايلول, 2025). السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية : بين الانحياز والحياد. *مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين* .
14. دورين بنيامين هرمز ، حيدر فوزي صادق. (العدد (51) / ايلول, 2015). السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات . *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* .
15. سالم مطر عبدالله. (ملحق العدد 80, 2025). العراقات العراقية – العربية : تحديات التأثير الاقليمي والتوازن في السياسة الخارجية. *قضايا سياسية*.

16. سليم كاطع علي. (عدد (9) / كانون الثاني , 2022). دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية . *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية* .
17. سيف حمزة لفته. (تشرين الأول, 2024). متغيرات السياسة الخارجية العراقية وتأثيرها على البيئة الداخلية. *مجلة دراسات دولية ، العدد ، (99)*، الصفحات 811-847.
18. شذى خليل. (2023). *ازمة إنتاج الطاقة المحلية في العراق بين التحديات والفرص*. عمان : مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية .
19. عباس كاظم جاسم الدعمي ، علياء ثائر مردان. (2024). *هل يمكن للعراق الاستغناء عن احتياطاته النقدية بالدولار الأمريكي*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط .
20. عبد الجبار احمد عبد الله ، حسين مزهر خلف. (العدد (51), 2016). الدور الاقليمي العراقي المنتظر. *مجلة العلوم السياسية*.
21. عبد الله محمد قاسم ، علي مهدي علي. (العدد (3), 2024). مشروع المشرق الجديد ، قراءة في استراتيجيات تحول الدور الاقليمي العراقي. *مجلة كلية دجلة الجامعة*.
22. عبد الناصر المهداوي. (DOI:10.36360/1560-010-003-005, 2021). دور العراق ومكانته الاقليمية بين ايران والعالم العربي. *مجلة رؤية تركية / اسطنبول*.
23. علي نجاة. (2024). *الممر الاقتصادي وطريق التنمية التحديات والتنافس*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط الاستراتيجي .
24. علي نجات. (2021). *العراق ومحاولات العودة الى الساحة الاقليمية* . بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
25. عمار احمد رشيد. (العدد (8) / اذار, 2022). تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 ، تنظيم داعش انموذجا. *مجلة المعهد* .
26. عمار حامد هادي الزبيدي. (العدد 149، حزيران, 2024). جيوبولتك السياسة الخارجية العراقية الوساطة بين السعودية وايران نموذجا . *مجلة الاداب / ملحق*.
27. فارس الخيام. (1 تموز, 2025). *الجزيرة نت*. تاريخ الاسترداد كيف انعكست حرب اسرائيل وايران على العراق عسكريا واقتصاديا ، من https://www.aljazeera.net/politics/2025/7/1/
28. فاضل زكي محمد. (1992). *الدبلوماسية في عالم متغير*. كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد: بغداد.
29. فراس عباس هاشم ، محمد كريم الخاقاني. (العدد (6), 2021). ديناميكية الاداء في السياسة الخارجية العراقية بين فرص التعاون والتدافع الجيوبوليتيكي. *مجلة المعهد*.
30. كاثرين هارفي ، بروس ريدل. (بلا). *هل يمكن للعراق ان يلعب دور الجسر في الخليج*. بغداد: مركز البيدر للدراسات والتخطيط.
31. كوثر عباس الربيعي. (2012). التخطيط للدبلوماسية العراقية دبلوماسية المستقبل .. دبلوماسية التفاعل . تأليف اعداد / علاء عكاب خلف، *علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي*. بغداد: بيت الحكمة .

32. مبين ماجد جابر. (17 أيار 2025). *القمة العربية في بغداد خطوة نحو استعادة الدور المحوري للعراق.* كربلاء المقدسة: مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء.
33. محمد كاظم عباس المعيني. (العدد (62), 2021). الخلاف الامريكي – الايراني وتداعياته على العراق بعد عام 2003. *مجلة العلوم السياسية*.
34. محمد كاظم عباس المعيني. (العدد (98), 2024). المسارات الجديدة لعلاقات العراق الخارجية تجاه الدول العربية بعد عام 2017. *مجلة دراسات دولية*.
35. محمد كريم كاظم. (العدد (16), 2019). العراق والبيئة الدولية والاقليمية قراءة في التحديات والفرص. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*.
36. مروان سالم العلي. (2021). *علاقات العراق الدولية 2021.* العراق / النجف الاشرف : مركز الرافدين للحوار .
37. مصطفى سلمان ابراهيم الشمري ، ضاري سرحان حمادي الحمداني. (2018). دور الاعتدال في السياسة الخارجية. *وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة* . كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.
38. مهند حميد الراوي. (2025). *الحرب المفتوحة في الشرق الاوسط ، حدود الادوار وموقع العراق في معادلة توازن التهديد* . بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
39. مهند فارس. (10 / 11/ 2025،). *آفاق التعاون الأمني بين العراق وسوريا في مرحلة ما بعد الأسد* . معهد واشنطن لدراسات الشرق الاقصى.
40. هايل عبد المولى طشطوش. (2010). *مقدمة في العلاقات الدولية.* الاردن : دار الكندي للنشر والتوزيع .
41. وزارة الخارجية العراقية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://mofa.gov.iq/2026/61553/.
42. وليد جرجيس اسعيد الجبوري. (العدد (55), 2025). المساعي الحميدة في السياسة الخارجية العراقية واثرها في الاتفاق السعودي الايراني 2023 . *مجلة حمورابي للدراسات*.
43. يسرى مهدي صالح ، فايق حسن جاسم. (العدد (5) ، تموز , 2018). الحياد الاقليمي في سياسة العراق الخارجية. *مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية* .